AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

مفاهيم التقييم للأصول غير المتداولة وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية

Valuation concepts for non-current assets and their reflection on the quality of accounting information

أ .د هاني حميد مشجل[1] م. د فالح ماجد حسن[2] د. كريم كاظم جبر[3]

Kareem.Jebur@alkutcollege.edu.iq Frial.Nizamli@alkutcollege.edu.iq hani.hameed@alkutcollege.edu.iq

قسم المحاسبة ، كلية الكوت الجامعة ، العراق ، واسط ، 52001 .

المستخلص

يهدف البحث لتسليط الضوء على تبني مدخل معين من مداخل تقييم الأصول غير المتداولة (الكلفة التاريخية، الكلفة الاستبدالية، صافي القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية والقيمة العادلة) وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية وأثر كل مدخل من تلك المداخل.

الكلمات المفتاحية : مداخل تقييم الأصول ، جودة المعلومات المحاسبية ، مدخل الكلفة الاستبدالية ، مدخل الكلفة التاريخية، القيمة العادلة.

Abstract

The research aims to shed light on the adoption of a specific approach to valuing non-current assets (historical cost، replacement cost، net realizable value، current value and fair value) and its reflection on the quality of accounting information and the impact of each of these approachesn .

Keywords: approaches to asset evaluation، quality of accounting information ، Replacement cost entrance، historical cost entrance، fair value.

المقدمة:

إن تقييم الأصول غير المتداولة إحدى القضايا الخلافية في الممارسات المحاسبية وتستحوذ على اهتمام المجالس المهنية والباحثين، من خلال ما تم اصداره من معايير محاسبيه تلزم بتطبيق مداخل تقييم بخلاف مدخل الكلفة التاريخية، وتعزى تعدد مداخل تقييم الأصول: (الكلفة التاريخية، الكلفة الاستبدالية، وصافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة الحالية، القيمة العادلة) إلى تعدد المفاهيم المحاسبية ذات الصلة؛ إذ اختير المدخل المناسب لتقييم الأصول في ضوء انسجامه مع تلك المفاهيم وأثره في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

المحور الأول: هيكلية البحث وتقسم على قسمين

أولاً- منهجية البحث

مشكلة البحث

إن اختيار مداخل تقييم الأصول غير المتداولة له انعكاس على جودة المعلومات المحاسبية، ومن هنا تبرز مشكله البحث باختيار المدخل الأفضل في تقييم الأصول غير المتداولة الذي يحقق لنا جودة في الإبلاغ المالي. وبالتأكيد فإن لذلك علاقة بين اختيار مدخل معين ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وقد تكون النتائج والمعلومات المعروضة عند تبني مدخل معين، قد تختلف بشكل واسع، فيما لو اختير مدخل آخر؛ ولذلك تنشا مشكله البحث من خلال الأسئلة الآتية

1- هل هناك اثر بين اختيار مدخل معين من مداخل تقييم الأصول وبين الاهداف المحاسبية

2- هل هناك إثر بين اختيار مدخل من مداخل تقييم الأصول والمفاهيم المحاسبية.

3- هل يوجد مدخل محدد من مداخل تقييم الأصول أفضل من المداخل الأخرى؛ لغرض اعتماده في تقييم الأصول.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛ ولا سيما مبدا القياس المحاسبي، كما تبرز أهمية البحث من خلال تعدد مداخل بدائل القياس المحاسبي وصعوبة اختيار البديل الأفضل الذي يعكس جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بالملائمة والتمثيل الصادق ينعكس على قرارات مستعملي تلك المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار المناسب.

أهداف البحث

يهدف البحث لتسليط الضوء على تبني مدخل معين من مداخل تقييم الأصول غير المتداولة وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية، وأثر كل مدخل من تلك المداخل على عرض الكشوفات المالية، جودة المعلومات فيها، وأن أهدافه تتمثل بما يأتي:

1- تحديد أثر اعتماد مدخل الكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير المتداولة على جودة المعلومات المحاسبية بالشكل الإيجابي

2- تحديد فيما إذا كان لمدخل الكلفة الاستبدالية في تقييم الأصول غير المتداولة إمكانيه في إظهار الأصول بكلفتها الجارية في الكشوفات المالية، وهذا ما يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية

3- تحديد فيما إذا كان لمدخل صافي القيمة القابلة للتحقق في تقييم الأصول غير المتداولة أثر في تقديم معلومات محاسبية مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

4- تحديد فيما إذا كان مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة يتلاءم مع وجهه النظر الاقتصادية؛ لاعتماده على صافي التدفقات النقدية الصافية

5- تحديد فيما إذا كان مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة ذا أثر على خصائص المعلومات المحاسبية وجودتها

فرضيات البحث

يستند البحث إلى خمسه فرضيات أساسية:

1- يؤثر اعتماد مدخل الكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير المتداولة على جودة المعلومات المحاسبية بشكل ايجابي

2- ان لمدخل الكلفة الاستبدالية في تقييم الأصول غير المتداولة إمكانية إظهار الأصول بكلفتها الجارية في الكشوفات المالية، وهذا ما يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.

3- إن مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق في تقييم الأصول غير المتداولة له أثر في تقديم معلومات محاسبيه مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

4- مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة يتلاءم مع وجهه النظر الاقتصاد لاعتماده على صافي التدفقات النقدية الصافية

5- مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة ذو أثر على خصائص المعلومات المحاسبية وجودتها.

أنموذج البحث

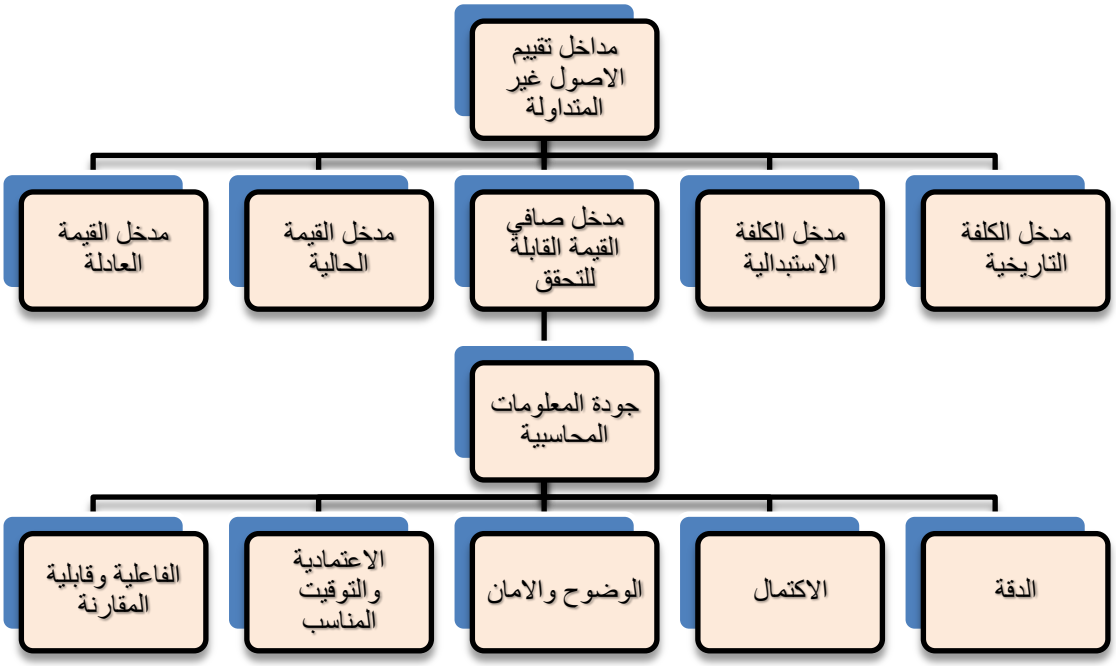

عينة البحث:

جُمعت البيانات عن طريق الاستبانة:

طريقة البحث:

حُللت بيانات العينة التي جُمعت من خلال الاستبانة باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS

ثانيا- الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العراقية

1. دراسة مصطفى 2013 بعنوان "مداخل تقييم الأصول في ظل تعدد المفاهيم المحاسبية وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي في البيئة العراقية" (مصطفى، 2013: 4)

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين أهداف الإبلاغ المالي، وبين تعدد المفاهيم المحاسبية من جهة، وتعدد المفاهيم المحاسبية ومداخل تقييم الأصول من جهة أخرى، وكذلك عرض ومناقشه المداخل المعتمدة في تقييم الأصول، وبيان انعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي وتحديد الأهداف والمفاهيم المحاسبية المعتمدة في البيئة العراقية، وبيان علاقتها بمداخل تقييم الأصول وانعكاس ذلك على جودة الإبلاغ المالي.

استنتج الباحث بأن أهمية صياغة أهداف الابلاغ المالي، تنبع من أهمية تلبيه احتياجات مستخدمي التقارير المالية. ويعزى تعدد المفاهيم المحاسبية إلى تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية، وتنوع حاجاتهم من المعلومات، وأوصى الباحث بضرورة تطوير أهداف ومفاهيم الإبلاغ المالي المحددة في النظام المحاسبي الموحد لتنسجم مع الظروف

الاقتصادية المستجدة، وضرورة تبني مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول؛ لتحقيق خاصيتي الملائمة، والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

ثانيا: الدراسات العربية

1. دراسة المدهون 2021 "علاقة محاسبة القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات/ وجهه نظر المدققين الخارجين في فلسطين" (المدهون، 2021: 41)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في التقارير المالية، وبيان دور محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وآثار النقاش حول موثوقية محاسبة القيمة العادلة، والتأكيد على أن القيمة العادلة المفصح عنها، والمعترف بها هي قيم توجيهية بنسبة أخطاء القياس، وفي مصدر التقديرات التي تضعها الإدارة أو الجهات الخارجية.

وأوضحت النتائج أن تطبيق القيمة العادلة يعزز بشكل كبير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويعزز الصفات الأساسية للمعلومات المحاسبية، ولها أثر كبير على جودة المعلومات المحاسبية.

وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على القضايا المتعلقة بقياس القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية.

2. دراسة صالح 2009 "إثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية" (صالح، 2009: 21)

يلخص هدف الدراسة في معرفه انعكاسات تطبيق معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأثر ذلك في جودة التقارير المالية، فيما يتعلق بملائمه وموثوقية وقابليه المعلومات المحاسبية للفهم، والمقارنة للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية.

وقد تمثلت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في أن معايير القيمة العادلة تمتلك أثرً جيداً في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولكن بشرط توافر الأسواق المالية الفاعل وتوافر القوانين والتشريعات التي تسهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وكذلك توافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الموثوقية تمثل أهم صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، لذلك ينبغي العمل على توفير قواعد استرشاديه واضحة ومحددة؛ لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من لدن معدي التقارير المالية لتجنب المشاكل الناتجة عن إدارة الأرباح.

3. دراسة والي 2023 "أثر القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية على ملائمه المعلومات المحاسبية دراسة مقارنه مع التكلفة التاريخية"(والي، 2023: 663).

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة ما بين القياس المحاسبي للأصول المالية بالاعتماد على القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية بالمقارنة بالاعتماد بالقياس على التكلفة التاريخية. وهل يختلف معدل العائد على الأصول المالية إذا قيست بالقيمة العادلة، مقارنه بالقياس بالتكلفة التاريخية. وحصلت على بيانات الدراسة من خلال موقع البورصة المصرية، للحصول على بيانات عن مجموعات الأصول المالية التي قيم بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية.

وأوضحت نتائج الدراسة التطبيقية أنه لا يوجد اختلاف جوهري ما بين معدل العائد على الأصول المالية، سواء إذا قيست بالقيمة العادلة، أو قيست بالتكلفة التاريخية، واتفاق جميع النتائج الإحصائية على أن العلاقة معنويه ذات تأثير جوهري ما بين تطبيق القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية، وبين ملائمه المعلومات المحاسبة. واستنتجت الدراسة أيضا أنه من الافضل الاعتماد على نموذج يجمع ما بين القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية، وبذلك تصبح البيانات مقاسه بالقيمة العادلة من دون أن يتم التخلي عن التكلفة التاريخية مما يحقق ملائمه وموثوقية المعلومات المحاسبية بوصفها إحدى أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الدراسات الأجنبية

1- دراسة Whittington 2008 "القيمة العادلة ومشروع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية نظره بديله" (Whittington،153 :2008).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف القضايا الخلافية الناشئة عن المشروع المشترك لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB وIASB بشأن وضع إطار مفاهيمي مشترك بمعايير الإبلاغ المالي، وبيان اثارهما المحتملة على القياس، ولاسيما ما يتصل باستعمال القيمة العادلة بعدها (بوصفها) القياس المفضل؛ إذ عرضت الدراسة وجهتي نظر متنافسة في هذا المجال، تمثل الأولى وجهه نظر مؤيدي القيمة العادلة المتضمنة في توصيات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، ووجهات نظر المعارضين لتلك التوصيات.

هذا واكدت الدراسة على أن تبنى القيمة العادلة يفترض أن الأسواق تعد مثالية وكاملة نسبياً، وأنه في مثل هذا الوضع ينبغي أن تلبي التقارير المالية احتياجات المستثمرين والدائنين من خلال الإبلاغ عن القيم العادلة المستمدة من أسعار السوق الحالية. في حين يرى المعارضون للقيمة العادلة بأن الأسواق هي ناقصه نسبياً، وغير كاملة، وأنه في مثل هذا الوضع يجب ان تلبي التقارير المالية متطلبات المساهمين الحاليين لأغراض رقابية (الوكالة) من خلال الإبلاغ عن المعاملات والأحداث الماضية باستعمال قياسات محددة، تعكس الفرص المتاحة فعلاً لوحده الإبلاغ.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه في ظل ظروف السوق الحالية وما تتصف بها، فإن البحث عن طريق قياس عالمية، قد تكون غير مثمرة وتتطلب تحديد أهداف واضحة للقياس، ومن ثم اختيار طريقة القياس التي تنسجم مع تلك الأهداف.

المحور الثاني: مداخل تقييم الأصول غير المتداولة وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية

يمكن تعريف عمليه التقييم على أنها عبارة عن تقدير أو تحديد القيمة المحتملة للعمليات، التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية من خلال النظرة إلى المتغيرات الداخلية المتمثلة بالنتائج التي حققتها الشركة في الماضي للمتغيرات الخارجية المتمثلة بالبيئة التي تعمل بها الوحدة، وفيما يلي عرض مفصل لكل مدخل من المداخل المعتمدة في تقييم الأصول غير المتداولة (FAZZINI .M، 2018: 112) .

أولا: مدخل الكلفة التاريخية Historical cost approach

عرف المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، الكلفة التاريخية بأنها القياس الذي يتم بموجبه الاعتراف بالعمليات والأحداث للبيانات المالية، بمبلغ من النقد أو ما يعادله المدفوع أو المستلم أو القيمة العادلة عند اتمام العملية

AICPA)، (2017 ويتم بموجب هذا المدخل إثبات قيمة الأصل وفقا للنقد، أو ما يعادل النقد، أو القيمة العادلة للمقابل الذي سدد لدن الوحدة الاقتصادية لقاء الحصول على ذلك الأصل في تاريخ الاكتسابCPA) ، (par.55 :2011 ان لمدخل الكلفة التاريخية مؤيدين ومعارضين، ومن مؤيديه Kam الذي استند إلى ما يأتي: (العبد الله،2000 :194).

1- إن الكلفة التاريخية مبنية على صفقات فعلية، وليس مجرد صفقات محتملة أو متوقعة.

2- لا يوجد دليل مقنع يؤكد بأن المعلومات المحاسبية الناتجة من استعمال مدخل بديل في التقييم ذي فائدة، تفوق المعلومات المحاسبية الناتجة عن تبني مدخل الكلفة التاريخية.

3- إنَّ المعلومات المحاسبية الناتجة من الكلفة التاريخية شبه معدومة التحريف والتلاعب مقارنة بالمعلومات المحاسبية الناتجة من المداخل الأخرى.

في حين انتقد الشيرازي تبني مدخل الكلفة التاريخية ويعدُّ من أكثر المداخل أثاره للانتقادات من خلال (الشيرازي 1990: 314).

1. إن اعتماد مدخل الكلفة التاريخية يؤدي إلى قياس غير ملائم للدخل المحاسبي لسببين أحدهما يكمن في مقارنة الإيرادات؛ إذ تمثل قيمه جاريه مع المصروفات المقاسة على أساس الكلفة التاريخية، والسبب الآخر يبرز من خلال تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الأصول، حتى يتم اجراء تبادل مع طرف خارجي، أن المدخل المحاسبي الذي قيس وفقاً لهذا المدخل يتضمن كلٌ من أخطاء التوقيت، وأخطاء القياس.

2. ان تبني مدخل الكلفة التاريخية يؤدي إلى اسقاط كثيرٍ من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية.

3. في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار بالنسبة للأصول غير المتداولة، فإنها تجعل الأرقام المحاسبية، بعيدة جداً مقارنة بالقيم الجارية مما يفقد المعلومات المحاسبية جودتها في الاستعمال العملي.

ثانيا مدخل الكلفة الاستبدالية Replacement cost approach

تعد الكلفة الاستبدالية من أشكال نهج الكلفة، وتعرف على أنها الكلفة الحالية لاستبدال أحد الأصول بأصلٍ معادلٍ حديث مطروحاَ منه، مصاريف أشكال التقادم جميعاً، والتحسين ذات الصلة، تستعمل الكلفة الاستبدالية، عادة في الحالات التي لا يوجد فيها بديل قابل للمقارنة بشكل مباشر؛ ولذلك يجب إجراء المقارنة مع بديل افتراضي، يوصف بأنه الأصل المعادل الحديثRics) ، (6 :2018 .

في ظل هذا المدخل، تثبت الأصول غير المتداولة، وفقا للنقد أو ما يعادل النقد الذي يتطلب دفعه، إذا ما رغبت الوحدة الاقتصادية في الحصول على الأصل المستخدم حالياً نفسه، أو على أصل مكافئ له CPA)، (par. 55 :2011 .

إن ما يميز مدخل الكلفة الاستبدالي عن المداخل الأخرى، وبالخصوص مدخل الكلفة التاريخية من وجهة نظر الباحثين في هذا المجال ما يأتي:

1. تشير الأدبيات المحاسبية أن صافي الدخل المحاسبي وفقاً للكلفة الاستبدالية، يميز بين الدخل التشغيلي ومكاسب وخسائر الحيازة. علاوة على التمييز بين مكاسب وخسائر الحيازة المتحققة، والحيازة غير المتحققة، وعليه فإنَّ صافي الدخل سيكون مساوياً إلى الدخل التشغيلي، وفقا للكلفة الاستبدالية (Belkaoui، 2000: 539)

2. أما بعض الكتاب فإنهم يبررون الفرضية الأساسية التي تؤيد الاستعمال الواسع لمدخل الكلفة الاستبدالي في تقييم الأصول غير المتداولة، معللا ذلك بأنَّها تحقق الأهداف التي تسعى الوحدة الاقتصادية لتحقيقها بمعنى المدى الذي تكون فيه الوحدة الاقتصادية، أفضل حالاً عند ملكيتها لتلك الأصول. ويضيف بأن هذا المدخل يظهر الأصول بكلفتها الجارية في الكشوفات المالية حيث يؤمن احتساب عادل لمعدل العائد على الأصول مقارنه بمدخل الكلفة التاريخية (Lennard، 2010: 47)

وعلى الرغم من مزايا الكلفة الاستبدالي إلَّا إن هناك معارضين لتبني هذا المدخل في تقييم الأصول غير المتداولة من بينهم:

1. يتطلب تقييم الأصول بالكلفة الاستبدالي تقييما للكلفة الجارية اللازمة للحصول على ما يعادل الخدمات المحتملة لتلك الأصول من خلال شراء أصول أخرى. ومع هذا فإن ذلك لا يعني عدم الإبلاغ عن الأصول التي تملكها الوحدة الاقتصادية؛ لأن تلك الأصول التي لا زالت في حيازة الوحدة، تعبر في حقيقة الأمر عن خدمات مستقبلية محتملة (Lennard، 2010: 60)

2. تنحصر المشكلة الرئيسة في تبني مدخل الكلفة الجارية، كما أشار كل من الخطيب والقشي، في كيفية تحديد قيم الكلفة الاستبدالية للأصول؛ ولا سيما الأصول التشغيلية من منطلق عدم وجود سوق جاهزة لها. فقد تلجأ الوحدة في غياب ذلك إلى تقييم الأصول بشكل شخصي. ومن ثمَّ، يكون التقييم عرضة لعوامل تلاعب كثيرة لا تكسبه الثقة المناسبة من مستخدمي القوائم المالية (الخطيب، 2004: 17)

3. ويرى آخرون أن من سلبيات تبني مدخل الكلفة الجارية في تقييم الأصول أن القوائم المالية المعدة وفقا لذلك المدخل غير مفيدة لأغراض مستخدميها؛ بسبب انعدام خاصيه الثبات والاتساق، بسبب ضعف درجة الموضوعية المطلوبة في الكثير من الحالات، واعتماد القياس أو التقييم على التقدير والاجتهاد والاحكام الشخصية (وادي، 2006: 114).

ثالثا: مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value approach

عرفت القيمة القابلة للتحقق من قبل IPSAS في المعيار رقم 12 على أنها "سعر البيع المقدر في سياق العمليات العادية مطروحا منه التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لأجراء البيع أو التبادل أو التوزيع" (UN، 2013) يعدُّ مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق أحد مداخل التقييم المستندة إلى السوق التي تمت التوصية بتبنيه إلى جانب مداخل التقييم الأخرى بهدف تقديم معلومات محاسبيه مفيدة في مجال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من لدن مستخدمي تلك المعلومات بما ينسجم مع نماذج قراراتهم (Dean، 2010: 84) وأكد أحد الباحثين على أن سعر المخرجات الجاري Exist Prise Curren صافي القيمة القابلة للتحقق يمثل مبلغ من النقد لأصل من المحتمل بيعه، وهو يتطابق مع سعر البيع تحت شروط التصفية المنتظمة، وليس القسرية ومع سعر البيع في لحظه القياس (Belkaoui، 2004: 313) كما

يشير سعر المخرجات الجاري إلى المبلغ النقدي الذي يمكن الحصول عليه حاليا إذا بيعت الأصول بقيمتها السوقية مطروحاً منها المصاريف الإدارية والمالية ولبيعيه اللازمة لإتمام عمليه البيع (حنان، 2003: 23)

وتتمثل المشاكل التي يثيرها تبني مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق في التطبيق العملي:

1. حيث يرى الخطيب والقشي تجاهل مبدا الاعتراف بالإيراد، فضلا عن صعوبة التوصل إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، بسبب عدم توافر أسواق جاهزة لأغراض التقييم أو البيع (الخطيب، 2004: 19)، كما اضاف أحد الباحثين بأن استعمال سعر المخرجات لا يوفر معلومات ملائمه لعدم امكانيه مقابلتها مع الإيرادات لكي يتم قياس النجاح أو الفشل النسبي في أداء الوحدة الاقتصادية كما أن تبني سعر الخروج في التقييم يقدم القليل من المساعدة لأغراض المقارنة، إذ إن المعلومات المهمة معتم عليها في الجزء المتعلق بالتغيرات في السعر ولكون التأكيد منصب على التغيرات في السعر، وليس على المشتريات والانتاج والمبيعات لذى فهنالك القليل من المعلومات المفيدة التي يمكن اشتقاقها لأجل المقارنة بين الوحدات الاقتصادية (العبد الله،2000: 194).

رابعا: مدخل القيمة الحالية Present value approach

تعرف القيمة الحالية على أنها مقدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية أو التدفقات الخارجة المخصومة إلى قيمتها الحالية بمعدل فائدة مناسب على سبيل المثال، الذمم المدينة طويلة الأجل، الذمم الدائنة طويلة الأجل، والأصول التشغيلية طويلة الأجل المصممة على انخفاض قيمة القيمة Stice)،2012 ،(158

في ظل مدخل القيمة الحالية يتم تقييم الأصول غير المتداولة على أساس القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع توليدها خلال دورة النشاط العادية للوحدة الاقتصادية Lennard)،(2012 ؛ إذ يستند هذا المدخل على فكرة أساسية هي أن الدخل أداه لقياس القيمة، وهو ما ينادي به الكثير من الاقتصاديين؛ إذ أوضحوا أن قيمه الأصل تعتمد كلياً على التدفقات النقدية الصافية المستقبلية الناتجة عن استعماله. ومن ثم يُنظر إلى نتائج الأصل وليس إلى الأصل نفسه، وقد حدد Lee & Value العناصر الأساسية لنموذج القيمة الحالية بما يأتي: Ray)،(2012:147

1- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استعمال الأصل.

2- تحديد توقيت الحصول على تلك التدفقات النقدية.

3- تحديد عدد السنوات المتوقع أن يستمر فيها الأصل في الإنتاج بصورة اقتصادية.

4- تحديد معدل خصم ملائم يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة والمخاطر المحيطة بالأصل.

وتتمثل المشكلة الرئيسة في تبني مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة، بالرغم من تفضيل المدخل من الناحية النظرية في درجه عدم التأكد العالية المحيطة باستعماله، مما يجعل من أمر تطبيقه غير عملي Belkaoui)، 2000: 539)

خامسا: مدخل القيمة العادلة Fair Value approach

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB باستعمال مفهوم القيمة العادلة في قياس أصول الوحدة تلبيه لاحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقوم القيمة العادلة على وفق مبدأ الجوهر فوق الشكل، أي تسجيل العمليات والأحداث، وعرضها في القوائم المالية، وفقا لجوهرها، وليس حسب شكلها Elfaki)، 2015: 204)

وقد عرفت هيئه الأوراق المالية والبورصات الأمريكية القيمة العادلة بأنها "قيمه تستند إلى المبلغ الذي قد يتوقع المالك بصوره معقوله تلقيه منهم عند بيعهم الحالي".

ويعد مدخل القيمة العادلة من المداخل التي لاقت اهتماماً دولياً اذ عرض ونوقش مدخل القيمة العادلة في التقييم في الكثير من الأطر المفاهيمية التي أوصت باعتماد القيمة العادلة في تقييم الأصول والخصوم لتقديم نظرة عادلة عن الموقف المالي للوحدة الاقتصادية Ray)،(147 :2012 .

وقد عرفت القيمة العادلة من لدن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في المعيار المحاسبي 157 قياس القيمة العادلة، على أنها أي القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لتسوية التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق، وفي تاريخ القياس FASB)،(2006 كما عرفت القيمة العادلة ضمن معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS، ونقلاً عن Ray على أنها المبلغ الذي يمكن في ظله مبادلة أصل، أو نشوء التزام أو منح حق ملكية، على أن تُبادل بين أطراف مستقلة ومطلعة، ولديها الرغبة في اتمام الصفقة Ray)،.(147 :2012

وفي مجال الحكم على أفضليه مداخل التقييم المتاحة، وجد Hague بأن الفرق بين مدخل القيمة العادلة، ومداخل التقييم الأخرى يكمن في الفرق بين أهداف القياس، فقد استنتج الباحثون أن القياس وفقا لمدخل القيمة العادلة يُعد أكثر ملائمة مقارنه بالمداخل الأخرى؛ إذ يقدم مدخل القيمة العادلة الملائم والتمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية Hague)، (2006 ويرى Ronen بإن مدخل القيمة العادلة ينسجم مع الإبلاغ المالي التي حُددت في الإطار المفاهيمي المشترك لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB التي تؤكد مضامينها على قياس قيمة الأصول والالتزامات في قائمه المركز المالي وفقا للقيمة العادلة، ومن ثم، يعكس كشف الدخل التغيرات في أقيام الأصول والالتزامات خلال المدة المحاسبية، على عكس ما هو عليه الحال Ronen)، .(184 :2008

أما في مجال خصائص المعلومات المحاسبية التي تنتج من تبني مدخل القيمة العادلة يشير Barth بأن معلومات القيمة العادلة تتسم بمجموعه من الخصائص من بينها Barth)،(498-467 :2007 .

1. الملائمة لصنع القرارات الاقتصادية التي تعد الهدف الاساس للإبلاغ المالي؛ إذ تعكس القيمة العادلة الظروف الاقتصادية الحالية ذات الصلة بالموارد والالتزامات التي صنعت فيه القرارات الاقتصادية من لدن مستخدمي الكشوفات المالية.

2. التمثيل الصادق للأصول والالتزامات؛ بسبب أن القيمة العادلة تعكس المخاطرة والاحتمالات المرجحة للتقديرات ذات الصلة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

3. تعد معلومات القيمة العادلة غير متحيزة وحيادية، فضلاً عن أنها تقدم في الوقت المناسب؛ بسبب أنها تعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية عندما تتغير تلك الظروف.

4. تعد معلومات القيمة العادلة قابله للمقارنة؛ لأن القيمة العادلة لأي أصل تعتمد على خصائص ذلك الأصل، وليس على خصائص الوحدة التي تمتلكه.

المحور الثالث: الجانب العملي

تمهيد

يتناول المحور الحالي دراسة واقع متغيرات البحث مستنداً لآراء عينة البحث وفقا لفقرات أداة جمع البيانات (استمارة الاستبانة)؛ إذ تُستعمل مجموعة من الأدوات والأساليب الاحصائية التي تتلاءم وطبيعة ومنهج البحث ومتغيراته وأبعاده الفرعية (كالنسب المئوية والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية)، وغير ذلك من الأساليب الاخرى، وحسب الاتي:

أولا: تحليل ومناقشة النتائج وفقاً لآراء عينة البحث

عرض وتحليل نتائج المتغيرات المكونة لمداخل تقييم الأصول غير المتداولة لعينة من الاكاديميين والمهنيين في مجال المحاسب، ومن خلال المبحث الحالي يتسنى معرفة آراء عينة البحث إلى أين تتجه لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات البح؛ اذ اعتمد الباحثان مقياس ليكرت الخماسي في استقصاء آراء العينة، ليكون لكل متغير مستوى إجابة يتراوح بين أعلى قيمة وادنى قيمة (5 – 1) وبخمسة مستويات، كما في الجدول (1)

الجدول (1)

مقياس ليكرت الخماسي

قيمة المتوسطات	5	4	3	2	1

رُمزت إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان وإدخالها إلى الحاسب الآلي، وذلك من خلال أوراق العمل الملحقة بالبرنامج الإحصائي SPSS (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية) والمعدة خصيصاً لهذا الغرض، بالاستبانة من خلال متوسط إجابات الفقرات وقوة تأثيرها، وهي كالآتي: وقبل عرض نتائج تحليل إجابات المبحوثين، فقد تم احتساب المدى للإجابات، والوصول إلى طول الفئة، لكل درجة من درجات الترجيح الخماسية، وكانت نتيجة ذلك على النحو الاتي، كما في معادلة (1):

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}} = 0.80 \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

المدى هو الفرق بين أصغر قيمة واكبر قيمة (اكبر قيمة-أصغر قيمة)، المدى = 5 – 1 = 4

ويهدف تحديد المدى للمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين إلى التخلص من الاعتماد على القيم المطلقة، وتحديد مستوى قبول العبارة ضمن المقياس المحدد لها، و الجدول التالي يعرض نتائج قياس مدى المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين (الجدول 2).

جدول (2)

متوسط إجابة المبحوثين والرأي السائد لمتغيرات البحث

الفئات	المتوسط	النسبة المئوية	الرأي السائد
الفئة الأولى	1- 1.80	%20 - %36	لا تُسَّهم ابداً
الفئة الثانية	1.81- 2.60	%37 - %52	لا تُسَّهم
الفئة الثالثة	2.61- 3.40	%53 - %68	تُسَّهم بدرجة محدودة
الفئة الرابعة	3.41- 4.20	%69 - %84	تُسَّهم بدرجة كبيرة
الفئة الخامسة	4.21- 5.00	%85 - %100	تُسَّهم بدرجة كبيرة جداً

عدَّ الباحثان إن الإجابات التي تقع ضمن الفئة الأولى والثانية على أنها مؤشرات لوجود ضعف يتراوح بين "ضعيف جدا" أو "ضعيف" في الاعتبارات المتعلقة بتقييم أراء المبحوثين، واعتمد الباحثان على وسط فرضي مقداره (3)، وهو الحد الأدنى للدرجة الجيدة التي يمكن أن تقبل بها لقياس مدى أهمية المعلومات، وبعد ذلك استعمال الأساليب الإحصائية الملائمة وطبيعة البيانات، وبما يحقق أهداف البحث واختبار الفروض والتساؤلات التي جاءت بها، وفيما يأتي عرض تفصيلي للتحليلات التي قام الباحثان به، والنتائج التي تُوصلَ إليها.

ثالثا:- تحليل استجابات عينة البحث وفقا لأبعاد المتغيرات:

يتضح وصف فقرات وأبعاد المتغيرات (مداخل تقييم الأصول غير المتداولة)، من الجدول (2) حصوله على وسطا حسابيا عام (3.59) وبشكل متوفر حول الوسط، وبانحراف معياري (0.88)، وأهمية نسبية (71.73%)، وبمعامل اختلاف نسبي مقداره (24.64%)؛ اذ تشير النتائج لتوفر المتغيرات (مداخل تقييم الأصول غير المتداولة) في المنظمة المبحوثة، كما في الجدول (3).

جدول (3):

تحليل آراء العينة لمتغيرات البحث

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
	المحور الأول				
1		3.63	1.037	0.725	0.286
2		3.57	1.055	0.715	0.295
3		3.79	1.004	0.757	0.265
4		3.89	0.924	0.779	0.237
5		3.81	0.800	0.763	0.210
	المحور الثاني				
6		4.20	0.493	0.840	0.117
7		4.20	0.520	0.840	0.124
8		4.32	0.524	0.864	0.121
9		4.29	0.564	0.859	0.131
10		4.28	0.627	0.856	0.147
	المحور الثالث				
11		4.00	0.697	0.800	0.174
12		4.20	0.615	0.840	0.146
13		4.24	0.541	0.848	0.128
14		4.15	0.630	0.829	0.152

0.123	0.851	0.522	4.25		**15**
				المحور الرابع	
0.116	0.867	0.502	4.33		**16**
0.128	0.837	0.538	4.19		**17**
0.119	0.856	0.508	4.28		**18**
0.140	0.827	0.577	4.13		**19**
0.154	0.848	0.654	4.24		**20**
				المحور الخامس	
0.127	0.864	0.549	4.32		**21**
0.145	0.837	0.608	4.19		**22**
0.133	0.864	0.573	4.32		**23**
0.128	0.869	0.557	4.35		**24**
0.118	0.875	0.514	4.37		**25**

رابعا // اختبار علاقات التأثير والتحقق من فرضيات البحث

سعى الباحثان إلى توظيف أساليب الإحصاء الاستدلالي، لاختبار صحة فرضيات التأثير الرئيسة والمحددة في منهجية البحث، لتحديد قبولها أو رفضها بموجب مخرجات اختبار فرضية البحث؛ إذ اختبر تأثير انموذج المتغير المستقل (مداخل تقييم الأصول غير المتداولة) في المتغير المعتمد (جودة المعلومات المحاسبية) بشكل إجمالي، وبحسب معامل التحديد والتأثير وقبولهما عبر مستوى المعنوية (Sig<0.05)، وقيمة (T>1.9992) المحسوبة، وقيمة (F>3.970)، عند درجة الحرية (1، 118) وصولاً إلى تحديد معادلة التنبؤ الاتية:

$$Y= \alpha + \beta 1* X1i+ U \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

اتضح للباحثين من اختبار الفرضية ومن نتائج الجدول (4) الاتي:

بلغت قيمة اختبار (F) المحسوبة للأنموذج (15.964)، وهي تزيد عن قيمتها المجدولة (3.970) عند القيمة الاحتمالية (0.05) ودرجة حرية (49)، لتشير إلى قبول الانموذج احصائياً وقبول الفرضية إجمالاً؛ اذ بلغت قيمة معامل التفسير

(0.307) ، وبمعامل تفسير مصحح (0.288)؛ إذ استطاعت مداخل تقييم الأصول غير المتداولة من تفسير ما نسبته (28.8%) من التعديلات التي تحدث في جودة المعلومات المحاسبية ، فيما تُعزى النسبة المتبقية 71.2%) لمتغيرات أخرى لم تدخل ضمن الأنموذج المختبر، ومن وجهة نظر الباحثان يعد الأنموذج مقبول ويمكن الاعتماد عليه في تفسير ظاهرة قيد الدراسة ومن جميع ما عُرض من نتائج، تقبل الفرضية (ا)

الجدول (4):

انعكاس مداخل الكلف على جودة المعلومات المحاسبية

المتغير المستقل	جودة المعلومات المحاسبية						
	A	B	R^2	A R^2	T	P	F
اعتماد مدخل ...	1.996	0.047	0.307	0.178	0.409	0.684	15.964

R^2: معامل التحديد وهو عبارة عن مقدار ما تفسره المتغيرات التوضيحية من المتغير التابع، وهنا كانت قيمته 0.30 أي ان المتغيرات التوضيحية فسرت ما هو 30-بالمئة من الانموذج.

T: يمثل اختبار احصائية كل متغير مستقل على حدة، وكانت نسبته 0.40 أي أن مقدار التفسير كان جيد بالنسبة للظاهرة.

P: مستوى معنوية الأنموذج وكانت نسبته 0.6 .

F: مقدار ما يفسره النموذج الإحصائي من الظاهرة المدروسة وكانت قيمته 15.9.

بناء على ما عُرضَ يمكن التحقق من قبول فرضيات البحث، أو رفضها وذلك تبعا لإجابات المبحوثين من الافراد العاملين على مستوى المنظمة المبحوثة، وكما يأتي:

قبول الفرضيات: التي تنص:

1. يؤثر اعتماد مدخل الكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير المتداولة على جودة المعلومات المحاسبية بشكل إيجابي .

2. ان لمدخل الكلفة الاستبدالية في تقييم الأصول غير المتداولة إمكانية إظهار الأصول بكلفتها الجارية في الكشوفات المالية وهذا ما يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.

3. إن مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق في تقييم الأصول غير المتداولة له اثر في تقديم معلومات محاسبيه مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

4. مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة يتلاءم مع وجهه النظر الاقتصاد لاعتماده على صافي التدفقات النقدية الصافية .

5.مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة ذو أثر على خصائص المعلومات المحاسبية وجودتها.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. نعم هناك انعكاس لمدخل الكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير المتداولة على جودة المعلومات المحاسبية ولكن ليس بشكل إيجابي واضح لكون المعلومات تاريخية.

2. لمدخل الكلفة الاستبدالية في تقييم الأصول غير المتداولة انعكاس على جودة المعلومات المحاسبية، ولكن بشكل أفضل مما هي عليه في الكلفة التاريخية ثالثاً.

3. فيما يتعلق بمدخل صافي القيمة القابلة للتحقق في تقييم الأصول غير المتداولة كان له أثر في تقديم معلومات محاسبية مفيدة.

4. لا يختلف مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة بانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية عن مدخل الكلفة الاستبدالية.

5. ان لمدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة كان له أثر على خصائص المعلومات المحاسبية وجودتها، كما هو ملاحظ في الجدول (4).

ثانيا: التوصيات

1. يوصي الباحثان باعتماد مدخل الكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير المتداولة فيما إذا كانت المعلومات المحاسبية المراد انتاجها ذات موضوعية أكثر، ولكنها لا تصلح بشكل كبير لخدمه القرارات الاقتصادية.

2. يمكن الاستفادة من مدخلي الكلفة الاستبدالية والكلفة الحالية في اظهار الأصول بالكلفة الجارية على الرغم من تدني بسيط في درجه دقه قياسهما.

3. نرى من الضروري اعتماد مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق متى توافرت الامكانيات لاحتسابها بشكل أقرب إلى الدقة.

4. إن مدخل القيمة العادلة يعد نافعا جداً في اعتماده للجوانب الموضوعية ولخدمة القرارات الاقتصادية بالاستناد على المعلومات المنتجة وفقا لاعتماد ذلك المنهج في التنبؤات المستقبلية، ويعد من أفضل مداخل في مجال تقييم الأصول غير المتداولة.

المصادر

المصادر العربية

حنان، رضوان حلوة، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2003.

الخطيب، حازم ، والقشي، ظاهر، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ، المجلد (2)، العدد (2)، جامعة الزيتونة الاردنية، 2004.

الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

صالح، رضا ابراهيم، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية، العدد (2)، المجلد (46)، 2009.

العبد الله، رضا، نظرية المحاسبية، ترجمة نظرية المحاسبة Vernon kam، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 2000.

المدققين الخارجين في فلسطين"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، المجلد (3)، العدد (1)، 2021.

المثنى، مصطفى يونس حميد، مداخل تقييم الأصول في ظل تعدد المفاهيم المحاسبية وانعكاساتها على جودة الابلاغ المالية في البيئة العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2013.

المدهون، خالد محمد، " علاقة محاسبة القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات/ وجهه نظر

وادي، مدحت فوزي عليان، أثر التضخم على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية – دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2006.

والي، رانيا محمد حلمي زكريا، "اثر القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية على ملائمه المعلومات المحاسبية دراسة مقارنه مع التكلفة التاريخية: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية"، اطروحة دكتوراه، جامعة طنطا، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جمهورية مصر العربية، 2023.

المصادر الاجنبية

AICPA (2017) " Financial Reporting Framework for Small- and Medium-Sized Entities" FRF for SMEs Task Force .

Barth، M.E. Standards – Setting Measurement Issues & the Relevance of Research ، Accounting & Business Research ، Special Issue : International Inc. ، Accounting Policy Forum ، 2007.

Belkaoui ، Ahmed Riahi ، Accounting Theory ، 4thed.، Thomson learning ، USA ،2000 .

Belkaoui، Ahmed Riahi، Accounting Theory، Thomson leaning، UAS، 5th ed.، 2004.

، Conceptual Framework for Financial Reporting 2010،Certified Public Accountants(CPA) 2011 ،Hong Kong Institute of Certified Public Accountants

Dean، Graeme، Background and case for Exit price Accounting، A Journal of Accounting finance and Business studies، Vol. 46، No. 1، 2010.

Elfaki .A ،Hammad .S.M.E (2015) " The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group of Companies Listed on the Khartoum Stock Exchange" International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management sciences،5 (1) pp: (148-160).

FASB، Statement of Financial Accounting standards No. 175، fair value measurement، 2006.

،FAZZINI .M (2018) " BUSINESS VALUATION THEORY AND PRACTICE" eBook Italy.، Rome،Palgrave Macmillan

Hague ، l. & et al ، New Developments in Framework for Financial Reporting : The Role of National Standards Setters & the Canadian Contribution to Research on Measurement on Initial Recognition & a Framework for Disclosure of Information ، Journal of International Financial Management & Accounting ، Vol.17، No.3 ، 2006.

Lennard ، Andrew ، The case for Entry values : A Defense of Replacement cost ، A Journal of Accounting finance and Business studies ، Vol. 46، No. 1، 2010 .

Ray، Sarbapriya، Relevance of Fair Value Accounting: An Appraisal، Advances in information Technology and Management، Vol. 1، No. 4، 2012.

RICS (2018) " Depreciated replacement cost method of valuation for financial reporting" 1st edition، London ،UK.

Ronen، Joshua، to fair value or not to fair value: A broader perspective، A Journal of Accounting finance and Business studies، Vol. 44، No. 2، 2008.

Stice، Earl K . Stice ، James D . (2012) ،" Intermediate Accounting"، 18E، Printed in the United States of America.

UN (2013) "Corporate Guidance for International Public Sector Accounting Standards Inventories" 27th، Final Version.

Fair value and the IASB/FASB conceptual framework project: An ، Geoffrey،Whittington ، No. 2، Vol. 44، A Journal of Accounting finance and Business studies،Alternative view 2008.

الملاحق

محأور الاستبانة

المحور الأول : اعتماد مدخل الكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير المتداولة وانعكاسه على جودة المعلومات المحاسبية

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
1-	ان مدخل الكلفة التاريخية يحقق الدقة كأحد اسس جودة المعلومات المحاسبية					
2-	ان مدخل الكلفة التاريخية يوفر الاكتمال في المعلومات المحاسبية					
3-	اعتماد مدخل الكلفة التاريخية يؤدي إلى الوضوح والامان في المعلومات المحاسبية					
4-	اختيار مدخل الكلفة التاريخية يؤدي إلى الاعتمادية والتوقيت المناسب					
5-	تبني مدخل الكلفة التاريخية ينعكس ايجابيا على الفاعلية وقابليه المقارنة					

المحور الثاني : استعمال مدخل الكلفة الاستبدالية في تقييم الأصول غير المتداولة له انعكاسات على اسس جودة المعلومات المحاسبية

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما

1-	تبني مدخل الكلفة الاستبدالية يحقق دقه المعلومات المحاسبية					
2-	اعتماد مدخل الكلفة الاستبدالية يوفر الاكتمال في المعلومات المحاسبية					
3-	ان مدخل الكلفة الاستبدالية يؤدي إلى الوضوح والامان في المعلومات المحاسبية					
4-	الالتزام بمدخل الكلفة الاستبدالية يؤدي إلى الاعتمادية والتوقيت المناسب					
5-	ان مدخل الكلفة الاستبدالية له انعكاس ايجابي على الفاعلية وقابليه المقارنة					

المحور الثالث : اعتماد مدخل القيمة القابلة للتحقق في تقييم الأصول غير المتداولة وانعكاسه على جودة المعلومات المحاسبية

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
1-	مدخل القيمة القابلة للتحقق يؤدي إلى دقه المعلومات المحاسبية					
2-	اختيار مدخل القيمة القابلة للتحقق يعزز الاكتمال للمعلومات المحاسبية					
3-	تبني مدخل القيمة القابلة للتحقق في تقييم الأصول غير المتداولة يحقق الوضوح والامان في المعلومات المحاسبية					
4-	اعتماد مدخل القيمة القابلة للتحقق في تقييم الأصول غير المتداولة يؤدي إلى الوصول إلى الاعتمادية والتوقيت المناسب في المعلومات المحاسبية					
5-	يوفر مدخل القيمة القابلة للتحقق في تقييم					

	الأصول غير المتداولة الفاعلية وقابليه المقارنة في المعلومات المحاسبية					

المحور الرابع : تبني مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة وانعكاسه على جودة المعلومات المحاسبية

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
1-	يحقق تبني مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة الدقة في جودة المعلومات المحاسبية					
2-	مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة له الاثر الكبير في اكتمال المعلومات المحاسبية					
3-	يوفر اعتماد مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة الوضوح والامان في جودة المعلومات المحاسبية					
4-	تبني مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة له اثر ذو دلاله للاعتمادية والتوقيت الزمني في جودة المعلومات المحاسبية					
5-	مدخل القيمة الحالية في تقييم الأصول غير المتداولة ينعكس ايجابيا على فاعليه وقابليه المقارنة للمعلومات المحاسبية					

المحور الخامس : استعمال مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة وانعكاسه على جودة المعلومات المحاسبية

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	اتفق إلى حد ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
1-	ان استعمال مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة يحقق الدقة كأحد اسس جودة المعلومات المحاسبية					
2-	يؤدي تبني مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة إلى اكتمال جودة المعلومات المحاسبية					
3-	يوفر اعتماد مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة الوضوح والامان في المعلومات المحاسبية					
4-	اختيار مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة يؤدي إلى الاعتمادية والتوقيت المناسب في المعلومات المحاسبية					
5-	يحقق مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول غير المتداولة الفاعلية وقابليه المقارنة في المعلومات المحاسبية					